

المبسوط في فقه الإمامية

[116] تنكسر عليهم، وقد بينا أن سهامهم يخرج من أربعين فيضرب أربعة في أربعين يكون مائة وستين للزوج الربع وأربعين والباقي على ما قلناه فكل من أعطيته هناك سهمًا جعلته ههنا ثلاثة فإن كان بدل الزوج زوجة فلها الثمن ضربت الثمانية التي يخرج منها الثمن في أربعين يكون ثلاثمائة وعشرين يخرج الثمن أربعين ويقسم على ما قلناه فمن أعطيته هناك سهمًا أعطيت ههنا سبعة أسهم وعلى هذا بالغًا ما بلغوا. فإن خلفت مع الخنثى أبوين فإن فرضته ذكرا كان لهما السدسان، والباقي للذكر وإن فرضته أنثى كان الباقي رد عليهم فأقل ما يخرج من ثلاثين فإن فرضت الخنثى ذكرا كان له عشرون بعد السدس وإن فرضته أنثى كانت مقسومة على خمسة، يكون لها ثمانية عشر، فإذا أضفت العشرين إلى ثمانية عشر كانت ثمانية وثلاثين يكون نصفها للخنثى تسعة عشر من ثلاثين وأحد عشر للأبوين، فإن أردت أن لا ينكسر عليهما فاجعلها من ستين وأضعف سهامهم. فإن كان مع الخنثى أحد الأبوين فإنها يخرج من أربعة وعشرين، فإن فرضت الخنثى ذكرا كان له عشرون، وإن فرضته أنثى كان لها ثمانية عشر، فيصير ثمانية وثلاثين تأخذ نصفها تسعة عشر، فيعطى الخنثى ذلك من أربعة وعشرين وخمسة لأحد الأبوين. فإن فرضت خنثيين فصاعداً مع الأبوين كان للأبوين السدسان والباقي للخنثى ولا رد ههنا، وإن فرضت خنثيين فصاعداً مع أحد الأبوين كانت خارجة من ستين: لأحد الأبوين أحد عشر سهمًا والباقي للخنثى لأنك إن فرضتهم ذكورا كان لهم خمسون، وإن فرضتهم أنثى كان لهم ثمانية وأربعون، الجميع ثمانية وتسعون سهمًا نصفها تسعة وأربعون سهمًا فإن انكسر على الخنثى ضربت عدد الخنثى في أصل الفريضة وقد صحت لك المسئلة. ومتى حصل في الفريضة زوج أو زوجة وأبوان أو أحدهما مع خنثى أو خنثى أو ابن وخنثى أو بنت وخنثى أو ما زاد عليهم أخرجت سهم الزوج والزوجة وسهم الأبوين أو أحدهما على الكمال، والباقي قسمت بين الأولاد على ما بيناه وكذلك